المطلب الثالث

نوع البضاعة (البند الجمركي)

الفرع الأول

نوع البضاعة والتطور التاريخي

في المجتمعات الإنسانية الأولى حيث لا دول ولا حدود ولا تقسيمات وحيث التجارة حرة مباحة لكل بني ادم لم تكن هناك حاجة إلى نظم أو تعريفة جمركية.

عندما تكاثرت أعداد البشر وتفرقوا شيعا وقبائل ووجدت الدولة والحدود والتقسيمات وفى نفس الوقت لا تستطيع آي دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى لان الله عز وجل حبى كل إقليم بمميزات مناخية وجغرافية ومعدنية وزراعية وصناعية تختلف عن الموجود منها في الأقاليم الأخرى فوجدت أصنافا ومنتجات معينة تزيد عن حاجة إقليم معين في الوقت الذي تكون فيه أقاليم أخري في أمس الحاجة إلي هذه الأصناف و المنتجات من هنا ظهرت التجارة الدولية لتبادل المنافع والمزايا والسلع والمنتجات.

مع التقدم الزراعي والصناعي للدول وتنوع منتجاتها تكاثرت أعداد وأصناف السلع المتبادلة بينها ووجدت الرغبة في حصر وتصنيف هذه السلع لكي تعرف كل دولة ما تصدره وما تستورده وتنظم كمياته وأنواعه وان تضع الحماية اللازمة للأصناف التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وان تحدد كل دولة الضرائب والرسوم التي تستطيع الحصول عليها عند استيراد

أو تصدير بعض الأصناف وتحدد الأصناف التي تسمح بدخولها وخروجها والأصناف التي لا تسمح بدخولها أو خروجها.

عند البداية في لجوء بعض الدول لحصر وتصنيف السلع كان ذلك في غاية البساطة كان الحصر عبارة عن مجرد قائمة أبجدية بأسماء السلع المتبادلة في التجارة الدولية وأمام كل منها قيمة الضرائب والرسوم التي تستحق عليها عند ورودها أو يذكر أمامها أنها معفاة ومن الدول التى استخدمت هذه الجداول بلجيكا عام ١٨٣١ثم وضعت جدولا جديدا عام ١٩٥٤والنمسا والمجر عام ١٨٩٢.

ومع مرور الزمن صارت الجداول الأبجدية لا تستطيع خدمة أهداف التجارة الدولية لاختلاف اللغة من دولة لآخري وتعدد الاهتمامات والأولويات إلي جانب تغير قيمة الضرائب والرسوم كل ذلك وغيرها حال دون وجود قاسم مشترك بين الدول المختلفة عند إعداد تلك الجداول وأصبحت الحاجة ملحة لوجود جدول نموذجي للسلع المتبادلة في التجارة الدولية يحقق الأغراض الآتية:-

١) تصنيف شامل لجميع السلع التي يتم تبادلها في التجارة الدولية
٢) ترتيب وتقسيم دولي لجميع السلع مؤسس علي قواعد ثابتة وواضحة تأخذ به كل دول العالم.
٣) وضع لغة جمركيه عالميه مشتركة للمصطلحات الجمر كيه الفنية يفهمها ويستفيد منها المنتجون والمصدرون والمستوردون والناقلون إلي جانب القائمون علي شئون الجمارك في الدول المختلفة
٤) وجود نظام مرتب ومقارن من الأسس والمسميات لتسهيل عملية

التحليل والمقارنة لإحصائيات التجارة الدولية.

وبناء علي ما تقدم صدر الجدول الإحصائي الدولي نتاج عقد عدة مؤتمرات دولية واستخدم كقاعدة للإحصاء التجاري الدولي وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولي أوزارها ودخلت سلعا جديدة في التجارة الدولية بذلت محاولات عديدة لوضع جدول جديد للتعريفة انتهت في عام ١٩٢٧ بما يعرف بجدول تعريفة جنيف. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتزايد أعداد وأنواع السلع المتداولة في التجارة الدولية العالمية خاصة المنتجات الصناعية والحربية.

ومع إعادة البناء الاقتصادى للدول المختلفة التى تأثرت بالحرب، ومع الرغبة في المزيد من حرية التجارة الدولية تواصلت الجهود لوضع جدول عالمي للتعريفة الجمركية يحقق هذا الهدف فتوصلا إلي جدول جديد عرف بجدول تعريفة بروكسل ثم عدل إلي تعريفة مجلس التعاون الجمركي ثم توصلا إلي جدول تعريفة جديد تحت عنوان النظام المنسق لتوصيف السلع وتكويدها وبدأ تطبيقه من أول يناير عام ١٩٨٨.

وجمهورية مصر العربية لم تكن غائبة أو منعزلة عن كل التطورات الدولية بشأن نظم وجداول التعريفة الجمركية. فمرت التعريفة الجمركية المصرية بكل مراحل التطور العالمي فيما عدا أن مصر لم تضع جدولا بالحروف الأبجدية للسلع التي تداولها في التجارة مع الدول الأخرى.

والتعريفة الجمركية عبارة عن جدول بتوصيف وتصنيف البضائع المتبادلة بين الدول المختلفة وهذه الجداول تتضمن كافة أنواع السلع وقد تم وضعها علي أسس علميه وفنية تحكم معاملات التجارة الدولية وتساهم في

تبسيط عمليات التجارة الخارجية وتسهيل الإحصائيات التجارية.

وكما ذكرت من قبل أن أول فكرة لجدولة السلع كانت علي أساس ترتيبها وفقا للحروف الأبجدية ثم تطورت على أساس المجموعات السلعية المتنوعة علي سبيل المثال المجموعة الحيوانية – المجموعة النباتية – الغذائية وهكذا.

ثم أهتدي خبراء التجارة الدولية إلي إعداد جدول للتعريفة الجمركية في عهد عصبة الأمم وظهرت بذلك أول تعريفة جمركية موحدة علي أسس علمية وفنية تلك التي أعدت في عام ١٩٢٧والتي عرفت بتعريفة جنيف والتي عمل بها في مصر عام ١٩٣٠ ثم تعريفة بروكسل ١٩٥٠ ثم ظهر الجيل الثالث في التعريفات الجمركية هو النظام المنسق للتعريفة الجمركية والتي تطبقه دول العالم بعد تعريفتى جنيف وبروكسل ولعل الأسباب التي دعت إلي ظهور تعريفة بروكسل لتحل محل تعريفة جنيف هي نفس الأسباب التي استدعت تطبيق النظام المنسق بدلا من تعريفة بروكسل خاصة مع تطور حركة التجارة الخارجية ودخول الحاسبات الآلية عالم الإحصاءات التجارية وانتشار التجارة الالكترونية..

كما أنه قد طرأ على تعريفة بروكسل مجموعة كبيرة من التعديلات خلال فترة تقترب من الأربعين عاما طرأت فيها بلا شك متغيرات اقتصادية كبيرة أثرت علي مظاهر التجارة الخارجية.

وقد انضمت جمهورية مصر العربية لاتفاقية النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع رسميا بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٣ لسنه ١٩٩٩التي تمت بمدينة بروكسل بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٣.إلا أن تطبيق النظام

المنسق في جمهورية مصر العربية تم اعتبارا من ١٣فبراير ١٩٩٤ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ المنشور بالجريدة الرسمية " العدد رقم ٦ مكرر " في ١٣ فبراير ١٩٩٤.

وسوف نقوم بالتعرف علي بنود التعريفة الجمركية المنسقة ثم كيفية تحديد بند التعريفة الجمركية علي السلعة.

الفرع الثاني

بنود التعريفة الجمركية

يضم جدول التعريفة الجمركية المنسقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ والمعمول بها من يوم ١٤/٢/ ١٩٩٤ كل السلع التي يتم تداولها في التجارة الدولية وفقا لترتيب خاص وهو ما يجمع هذه السلع في أقسام وفصول فرعية ذات عناوين موجزة علي قدر الإمكان تبين نوع المنتجات الداخلة تحتها، إلا أنه كان من المحال عمليا في كثير من الحالات شمول الأصناف أو ذكرها جميعا في كل العناوين نظرا لتنوعها وتعددها.

حيث إن عناوين الأقسام أو الفصول الفرعية ليست سوى قيمة استرشادية.

وقد قسمت السلع فى جداول الواردات إلى واحد وعشرين قسماً يضم كل قسم فصلاً واحد أو عدداً من الفصول بلغ مجموعها تسعة وتسعين فصلاً منهم سبعة وتسعين فصلاً أساسى وفصلين احتياطى (استخدامات خاصة لكل دولة) وهذه الأقسام والفصول ليست متساوية من حيث الحجم وعدد البنود التى تشملها.

والتعريفة الجمركية المنسقة تعريفة دولية بنودها واحدة ويطبقها كل دول العالم أعضاء اتفاقية النظام المنسق لتوصيف وتكويد البضائع.

ويشار إلى رقم البند التعريفى لأية سلعة بزوجين من الأرقام يرمز بالزوج الأول إلى رقم الفصل، ويرمز الزوج الثانى إلى المسلسل داخل

الفصل، والزوج الثالث يمثل تفريعة من رأس البند تفريعة دولية، والزوج الرابع تفريعة محلية وقد روعى فى البنود الآتية:-

١) قد يكون هناك بند أساسى لا يتفرع منه أى بنود فرعية مثال:
٩٣/٠٧/٠٠ سيوف، خناجر، حراب، رماح، أسلحة بيضاء.

٢) بند متفرع منه فرعية دولية مثال:
البند ٣/٩٣ أسلحة نارية – رأس البند ٩٣/٠٣
أسلحة نارية تحشى من الفوهه ٩٣/٠٣/١٠
هذا البند ١٥ متفرع من رأس البند (دولى).

٣) بند متفرع منه تفريعات دولية (الزوج الثالث) وتفريعات محلية (الزوج الرابع) مثال:

- للأغراض الحربية ٩٣/٠٦/٣٠/١٠ معفاة هنا:
- ٣٠ تفريعة دولية
- ١٠ تفريعات محلية.

الفرع الثالث

تحديد بند التعريفة ومعرفة سعر الضريبة الجمركية

تبدأ الإجراءات الجمركية للإفراج عن الواردات من الدوائر الجمركية بتقديم صاحب الشأن أو وكيله أو مندوبة أو المستخلص الجمركي بيان جمركي " شهادة الإجراءات الجمركية" مقرا فيها بنوع البضائع وقيمتها ووزنها ومنشأها وعدد الطرود... الخ ويوقع علي الشهادة والبيانات التي أقربها ويرفق بالشهادة جميع المستندات التي تؤيد أقراره مثل – البوليصة – الفاتورة – قائمة التعبئة – شهادة المنشأ – الكتالوجات..... الخ.

وبعد قيد الشهادة برقم في دفتر ٤٦ يقوم قسم الحركة بإجراءات المعاينة والتحقيق والجرد الكلي أو الجزئي للأصناف الواردة حسب الأحوال ووفقا للتعليمات المنظمة لذلك.

ثم يأتي بعد ذلك مأمور التعريفة ويبدأ عمله بالإطلاع علي الشهادة ومستنداتها ثم يعاين الأصناف المعاينة السليمة التي تساعده علي تحديد بنده مثل الصنف ووظيفته واستعمالاته والوحدات المكونة له فلا يكتفي أن يقال مثلا أن الصنف الوارد ماكينه بل لابد أن تحدد المعاينة الجمركية نوع هذه الماكينة ووظيفتها ومجال استعمالها والمادة المصنوعة منها ومنشأها وقوتها ونوع محركها " ديزل – بنزين – كهرباء – هيدروليكا " فكل ذلك له أهميته ودوره في تحديد البند في التعريفة الجمركية.

ولاشك أن الإطلاع علي الكتالوجات الفنية والكتالوجات الدعائية وحتى كتالوجات الفك والتركيب للصنف تحسم في معظم الأحوال البند الخاص بالصنف ويتم تحديد بند التعريفة الجمركية للسلع وفقا لما يلي:-

١) نصوص بنود التعريفة الجمركية وبنودها الفرعية

٢) ملاحظات الفصول والأقسام والبنود.

٣) أحكام القواعد العامة لتفسير جدول التعريفة الجمركية.

تقسم السلع إلي مجموعات رئيسة وهي مواد أولية ومواد نصف مصنوعة ومواد تامة الصنع ومواد لها مثيل من الإنتاج المحلي والتي لا مثيل لها.

فتحدد فئات منخفضة للضريبة الجمركية علي السلع الضرورية والمواد الأولية وفئات متوسطة علي المواد نصف المصنوعة تبعا للعمليات الصناعية التي أجريت عليها، وفئات عاليه علي المواد الكاملة الصنع وروعي في ذلك التحديد وفي كل مرحلة من تلك المراحل ما ينتج محليا ومدي كفاية هذا الإنتاج حتى يكون للتعريفة الجمركية آثر في تشجيع الصناعات الوطنية.

وتحدد فئات مرتفعة للضريبة الجمركية علي السلع الكمالية التى يقتصر استهلاكها علي ذوى الدخول الكبيرة ليتحملوا عبئا أكبر من الضريبة وفئات معتدلة علي السلع التي يستهلكها الأفراد الأقل دخلا. وفئات منخفضة قد تصل إلي حد الإعفاء علي السلع التي يستهلكها أصحاب الدخول الصغيرة وذلك تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية.

والفيصل في تطبيق فئات التعريفة الجديدة أو القديمة علي رسالة واردات داخل الدائرة الجمركية عند صدور قرار بتعديل التعريفة هو دفع المستحقات عنها في خزينة الجمرك أو عدم دفعة فعلا وذلك وفقا لنص المادة العاشرة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته في

فقرتها الأولي " تسرى القرارات الجمهورية الصادرة بتعديل التعريفة الجمركية من وقت نفاذها علي البضائع التي لم تكن قد أديت عنها الضرائب الجمركية.

الخلاصة:

إن قيام نزاع بسبب اختلاف وجهات نظر صاحب الشأن مع الجمارك أمر وارد والخلاف قد يكون حول نوع البضاعة حيث يتوقف علي تحديد البند الجمركي الذي تندرج تحته السلعة في التعريفة الجمركية وبالتالي فئة الضريبة الجمركية.

وقد يكون الخلاف حول قيمة البضاعة وهى وعاء الضريبة ويتوقف مقدار الضريبة الجمركية علي بند السلع وقيمتها حيث تضرب فئة البند في قيمة السلعة وقد يكون الخلاف حول منشأ البضاعة أي بلد إنتاجها وتحديده مهم جدا في حالة الاستيراد من بلاد معقود معها اتفاقيات تنص علي إعفاء البضاعة من كامل الضريبة الجمركية أو من جزء منها وفي هذه الحالة يجب أن يصاحب البضاعة شهادة منشأ معتمدة من الجهة المختصة في دولة المنشأ ومصدقا عليها من السفارة أو القنصلية المنصوص عليها في الاتفاقية.

وسوف نتناول بشيء من التفصيل طرق إنهاء هذه المنازعات الجمركية المتعلقة بنوع البضاعة أو منشأ البضاعة أو قيمتها.